



مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

برعاية معالي وزير التجارة والصناعات التقليدية في جمهورية تونس السيد رضا التويتي

المؤتمر الإقليمي الأول حول

" تطوير بيئة قانونية ديناميكية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والأولويات "

جدول الأعمال

قمرت، تونس

15 - 16 أيار/مايو 2009

بدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية



اليوم الأول: الجمعة 15 أيار/مايو 2009

		17:30 – 16:30	تسجيل الحضور
		17:30- 18:00	الجلسة الافتتاحية
			تقدم الجلسة الافتتاحية عرضاً لخلفية المؤتمر ولمحاور النقاش الرئيسية التي يتناولها.
(10 دقائق)	• كلمة الافتتاح الرسمية معالي السيد رضا التويتي، معالي وزير التجارة والصناعات التقليدية في تونس		
(10 دقائق)	• كلمة ممثل حكومة الولايات المتحدة الاميركية معالي السيد مارك دي جاردان، نائب رئيس البعثة في السفارة الاميركية في تونس		
(10 دقائق)	• كلمة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) وتقديم برنامج المؤتمر السيد وسيم حرب، المؤسس والمشرف عام، مستشار فني رئيس لمشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة		
		20:00– 18:00	الجلسة العامة الأولى: تقويم عام لبيئة الأعمال والاستثمار في دول المشروع
			تعرض هذه الجلسة وتناقش نتائج عملية التقويم الشاملة التي تمت خلال المرحلة الأولى من المشروع والتي تناولت أبرز خصائص بيئة الأعمال في الدول الأربع المعنية (لبنان، تونس، الإمارات واليمن). وسيتم التركيز تحديداً على المخاطر الرئيسية (اقتصادية، اجتماعية، قانونية، وإدارية...) والتحديات المختلفة التي تواجه مجتمع الأعمال في دول المشروع والتي تنعكس على عملية التطوير والإصلاح في المنطقة.
			تشكل هذه الجلسة إطاراً للمشاركين من دول المشروع لتبادل المعارف والخبرات فيما بينهم حول الممارسات الفضلى التي تؤدي إلى تطوير مناخ وبيئة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بهدف الاستفادة من الدروس والخروج بتوصيات متناسقة للإصلاح. وعليه، من المتوقع أن تعالج الجلسة مسائل خاصة بكل دولة بحيث تتضمن، من بين جملة من المواضيع الأخرى، العناصر الاقتصادية

	<p>والاجتماعية والجيوسياسية التي تؤثر على مناخ الأعمال، كما تتناول السياسات الحكومية القائمة، والعجز البنوي والمؤسسي، وتأثير الأزمة الاقتصادية/المالية العالمية بالإضافة إلى الخيارات المتاحة فيما يتعلق بسياسات تعزيز بيئة الأعمال.</p> <p>الشكل: تتألف هذه الجلسة من عرض عام واحد يتناول مختلف المكونات الاقتصادية ورسم السياسات للتقرير الإقليمي، يعقبه أربع مداخلات من المحاضرين حول بيئة الأعمال في كل من دول المشروع. يتبع ذلك مناقشة من الحضور عبر تعليقات وأسئلة مختصرة توجه إلى المتحدثين. سيتولى إدارة الجلسة خبير يتمتع بخلفية علمية حول رسم السياسات العامة والاقتصادية. تتمحور جميع المداخلات على توصيات ونتائج "التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية" في شقه الاقتصادي والمتعلق برسم السياسات.</p>	
	<p>مدير الجلسة معالي السيد رضا التويتي، معالي وزير التجارة والصناعات التقليدية في تونس</p>	
<p>(20 دقيقة)</p>	<p>• عرض الجانب المتعلق ببيئة الأعمال والاستثمار من "التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية" ونتائجه حول مخاطر الأعمال في دول المشروع.</p> <p>السيد سمير نصر، مدير مركز الدراسات والاستشارات الاقتصادية، مستشار اقليمي لمشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"</p>	
<p>(15 دقيقة)</p>	<p>• مناخ الأعمال في لبنان: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح</p> <p>السيد روجيه ملكي، خبير اقتصادي، لبنان</p>	
<p>(15 دقيقة)</p>	<p>• مناخ الأعمال في تونس: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح</p> <p>السيد لطفي بو زيّان، استاذ جامعي في الاقتصاد، تونس</p>	
<p>(15 دقيقة)</p>	<p>• مناخ الأعمال في الإمارات: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح</p> <p>السيد محمد المهيري، مستشار قانوني أول، مدير إدارة الشؤون القانونية الإستراتيجية، المجلس التنفيذي في دبي، الامارات العربية المتحدة</p>	
<p>(15 دقيقة)</p>	<p>• مناخ الأعمال في اليمن: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح</p> <p>السيد محمد هاورى، وكيل قطاع الدراسات، وزارة التخطيط</p>	

	والتعاون الدولي، اليمن	
(30 دقيقة)	• نقاش مفتوح	
	<p>يتناول النقاش أبرز المواضيع التي تؤثر في مناخ الأعمال في المنطقة العربية وفقاً لما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- نقاط القوة والتحديات الجيوسياسية 2- المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية 3- دور الأطراف غير الحكومية كمجتمع الأعمال في عملية رسم السياسات 4- دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في عملية رسم السياسات 5- تحليل السياسات الرئيسية القائمة (الاقتصادية، الضريبية، المالية، المصرفية الخ) 6- أهمية وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم وذات ركائز تنموية 7- جودة الأداء في الإدارات العامة وتأثير الفساد وعدم الكفاءة على مناخ الأعمال 8- تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على المنطقة العربية ودول المشروع تحديداً 9- التكامل الاقتصادي بين الدول العربية 10- المخاطر والمعوقات الرئيسية الأخرى التي تواجه اقتصادات دول المشروع والمنطقة العربية بكاملها. 	
	<p>نشاط اجتماعي</p> <p>يهدف هذا النشاط إلى تعزيز التواصل بين المشاركين من دول المشروع عبر خلق شبكة غير رسمية للتواصل فيما بينهم. سيتم خلاله إطلاق "حملة التوعية" الخاصة بالمشروع والتي تسعى إلى (i) نشر المعرفة والوعي بين المشاركين المستفيدين حول نشاطات ونتائج المشروع و(ii) تعميق ودعم توصيات الإصلاح التي سيتم تطويرها كإحدى مخرجات المشروع.</p> <p>سيتم ذلك حفل عشاء رسمي ينظمه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI).</p>	20:00

اليوم الثاني: السبت 16 أيار/مايو 2009

9:00 – 10:30 تعقد في الوقت عينه ورشتنا عمل تناقشان بشكل موسع المواضيع التي تناولتها الجلسة العامة الأولى حول البيئة العامة للأعمال والاستثمار في دول المشروع وفقاً لما يلي:

ورشة العمل الأولى: استراتيجيات وطنية لتطوير بيئة الأعمال

يتطلب تطوير بيئة الأعمال بذل جهود منسقة ولمموسة من قبل جميع المعنيين في هذا المجال. ففهم المسائل الأساسية والمقاربات المختلفة بشكل عميق ومشارك بهدف خلق استراتيجيات لتطوير مناخ الأعمال الوطني يشكل عاملاً أساسياً في مساعدة أصحاب القرار على تحديد الحلول الضرورية للمخاطر والتحديات القائمة بطريقة أكثر فعالية.

من هنا، تسعى هذه الورشة، في ضوء التقرير الاقليمي، إلى تعزيز الحوار فيما بين صانعي السياسات وأفراد مجتمع الأعمال حول العناصر المحورية لتطوير مناخ الأعمال، وتحديد: عمليات التقييم، ومؤشرات مناخ الأعمال، ونماذج الاستراتيجيات. كما تهدف الورشة أيضاً إلى تشجيع التفاعل ما بين القطاعين العام والخاص بغية تعزيز بناء الشراكات لتطوير وتطبيق استراتيجيات محددة في كل دولة.

الشكل: سيتم تنظيم ورشة العمل على شكل حوار بين مجموعة من ثلاثة محاضرين يؤمن تفاعل مع المشاركين من خلال عملية تواصل متبادلة ل طرح الأسئلة وإعطاء الأجوبة. سيتولى إدارة الحوار خبير يتمتع بخلفية حول استراتيجيات تطوير الأعمال والإصلاحات السياسية ذات الصلة، وسيعمل مع مقرر الورشة لتقديم "تقرير عن النتائج" خلال الجلسة الختامية.

	مدير الجلسة السيد شكيب نويرة، رئيس المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، تونس	
	المقرر السيد خليفة التونكتي، مدير عام المنافسة والابحاث الاقتصادية، وزارة التجارة في تونس	
(15 دقيقة)	• تقويم مناخ الأعمال: المقاربات والمؤشرات الرئيسية السيد جوليان لفيش، اختصاصي في قسم تنمية القطاع الخاص، البنك الدولي	
(15 دقيقة)	• استراتيجيات تطوير مناخ الأعمال: التعريفات والنموذج المعتمد من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD السيد الكسندر بومر، رئيس وحدة قسم تنمية القطاع الخاص، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	

<p>(15 دقيقة)</p>	<p>• دور القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص السيد يوسف بوهلال، مدير عام وزارة التنمية والتعاون الدولي في تونس</p>	
<p>(30 دقيقة)</p>	<p>• نقاش مفتوح</p>	
<p>يتناول النقاش أبرز المواضيع المتعلقة باستراتيجيات مناخ الأعمال وفقاً لما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- الاستخدامات المختلفة للمؤشرات العالمية في قياس مناخ الأعمال 2- استخدام القياس وتطوير مؤشرات وطنية واستطلاعات للرأي لقياس مناخ الأعمال 3- موائمة نموذج الإستراتيجية التي طوّرتها منظمة التعاون على المستوى الوطني 4- فوائد الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والتحديات التنظيمية ذات الصلة 5- المكونات الرئيسية للبيئة الملائمة للأعمال 6- الوسائل العملية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير مناخ الأعمال. 7- مؤشرات ثقة المستهلك والعلاقة مع مناخ الأعمال 		
<p>ورشة العمل الثانية: التحديات التي تواجه الاستثمار، تحديداً الاستثمار الأجنبي المباشر، (FDI) في دول المشروع</p> <p>يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي، وخاصة في الدول النامية. يصنف المراقبون مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنخفض نسبياً مقارنة مع المناطق النامية الأخرى من العالم، وينسبون السبب الرئيسي إلى مناخ الأعمال القائم في العديد من هذه الدول والذي يعيق جذب المستثمرين.</p> <p>من هنا، ستعالج ورشة العمل وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المشروع الأربع، مسطرة الضوء على أحدث البيانات والإحصاءات في هذا المجال. كما ستناقش الورشة الحوافز والتحديات الأساسية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تبادل المعرفة بين صانعي السياسات وأعضاء مجتمع الأعمال والقانون لناعية دورهم في تعزيز الاستثمار وسبل تحسين التفاعل الإيجابي بين المستثمرين الأجانب والمحليين.</p> <p>الشكل: سيتم تنظيم ورشة العمل على شكل حوار بين لجنة من ثلاثة محاضرين يؤمن تفاعل مع المشاركين من خلال عملية تواصل متبادلة لطرح الأسئلة واعطاء الأجوبة. سيتولى إدارة الحوار خبير يتمتع بخلفية حول تطور الاقتصاد والاستثمار في المنطقة وسيعمل مع المقرر لتقديم "تقرير عن النتائج" خلال الجلسة الختامية.</p>		
	<p>مدير الجلسة</p>	
	<p>المقرر السيد علي زبيب، محام بالإستئناف وأستاذ جامعي- منسق مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط"</p>	

	وشمال أفريقيا"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.	
(15 دقيقة)	<ul style="list-style-type: none"> • واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المشروع: الحوافز والعقبات <p>السيد كمال حمدان، خبير اقتصادي، رئيس معهد الاستشارات والدراسات</p>	
(15 دقيقة)	<ul style="list-style-type: none"> • العلاقة والتفاعل بين المستثمرين الأجانب والمحليين <p>السيد خالد يحيى، مدير البرنامج العربي للإدارة والتنمية، أستاذ السياسة والإدارة العامة، كلية دبي للإدارة الحكومية</p>	
(15 دقيقة)	<ul style="list-style-type: none"> • دور مجتمع القانونيين وأشخاص الأعمال <p>السيدة نجلاء خزّان، محامية، عضو مجلس نقابة المحامين في اليمن</p>	
(30 دقيقة)	<ul style="list-style-type: none"> • نقاش مفتوح 	
	<p>يتناول النقاش أبرز المواضيع المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- تأثير الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة (خلق فرص الأعمال، الضرائب على الدخل، نقل التكنولوجيا، الخ) 2- العوامل التي تعيق الاستثمار والحلول المحتملة 3- دور المؤسسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتأمين استمراره 4- دور القطاعات غير الحكومية الأخرى في جذب وتأمين استمراره 5- أهمية تحليل المخاطر وأثرها على قرار الاستثمار 6- سياسات الخصخصة وتأثيرها على الاستثمار 7- سياسات المنافسة وتأثيرها على الاستثمار 8- العلاقة المحتملة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنزاهة 9- المحافظة على تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر 	
	استراحة	11:00-10:30
	<p>الجلسة العامة الثانية</p> <p>أولويات إصلاح التشريعات التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا</p> <p>تستعرض هذه الجلسة وتناقش الأنظمة القانونية القائمة والمتعلقة ببيئة الأعمال وكذلك اقتراحات الإصلاح التشريعي في مجال الأعمال والتجارة في دول المشروع (لبنان، تونس، الإمارات واليمن)، التي تساهم في تحسين مناخ الأعمال في هذه الدول خاصة وفي المنطقة بشكل عام. وتسعى هذه الجلسة إلى تحديد المكونات المتعلقة بالبيئة</p>	13.00 – 11:00

<p>القانونية للأعمال بغية البحث في سبل تحسين الخدمات التي تقدمها والأولويات الرئيسية للإصلاح. إضافة، سيتم التركيز على أهمية تقويم التنظيمات القائمة والترتيبات المؤسساتية ذات الصلة من أجل اقتراح خطة أولية للإصلاح تنطلق من نتائج العمل الذي قد نفذ على المستوى الوطني وتتطرق إلى الثغرات التي تعترى استخدام وتطبيق بعض التشريعات التجارية.</p> <p>وعلى عكس الجلسة العامة الأولى التي ركزت على مسألة رسم السياسات، ستركز الجلسة الثانية على الإصلاحات القانونية المرجوة والتي سيتم البناء عليها من أجل تحديد مجموعة النشاطات المستقبلية التي سيلحظها المشروع. ومن المتوقع أن تعالج الجلسة بعض المواضيع المتعلقة بالتشريعات والقوانين السائدة في كل من الدول الأربع والتي ستضم، من بين جملة من الأمور الأخرى، أهمية تحديث بعض نواحي القانون التجاري وإدراج مؤسسات قانونية جديدة، وتقييم جودة النصوص التجارية، وتعزيز الوصول إلى المعلومات القانونية، وتطوير قدرات القضاة والمحامين، وتخفيف القيود القانونية والإدارية وغيرها التي من شأنها إعاقة الاستثمار.</p> <p>الشكل:</p> <p>تتألف هذه الجلسة من عرض عام واحد يتناول مختلف الجوانب القانونية والتشريعية للتقرير الإقليمي، يعقبه أربع مداخلات من المحاضرين حول سبل الإصلاح القانوني في كل من دول المشروع. يتبع ذلك مناقشة من الحضور عبر تعليقات وأسئلة مختصرة توجه إلى المتحدثين. سيتولى إدارة الجلسة خبير يتمتع بخلفية عملية في القانون التجاري والمبادرات الإصلاحية ذات الصلة. . تتمحور جميع المداخلات على توصيات ونتائج "التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية" في شقه القانوني والإصلاحي والمتعلق بتطوير التشريعات.</p>	
<p>• مدير الجلسة</p>	
<p>(20 دقيقة)</p>	<p>• عرض التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية ونتائجه حول الإصلاحات القانونية الأساسية في دول المشروع</p> <p>السيد الياس شلهوب، محام بالإستئناف، مدير مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.</p>
<p>(15 دقيقة)</p>	<p>• التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في لبنان: الأولويات والعقبات</p> <p>السيد انطوان باسيل، خبير اقتصادي دولي ومحامي، استاذ جامعي</p> <p>السيدة جيزيل زوين، محامية، مكتب ابراهيم نجار للمحاماة، لبنان</p>
<p>(15 دقيقة)</p>	<p>• التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في تونس:</p>

	الأولويات والعقبات السيد احمد ورفلي، قاضي باحث، رئيس فريق عمل في مركز الدراسات القانونية والقضائية	
	• التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في الإمارات: الأولويات والعقبات السيد حبيب الملا، المؤسس والرئيس التنفيذي لمكتب حبيب الملا ومشاركوه، نائب رئيس مجلس أمناء مركز دبي للتحكيم الدولي، الإمارات العربية المتحدة	
(15 دقيقة)	• التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في اليمن: الأولويات والعقبات السيد اسماعيل الوزير، وزير العدل سابق، عضو مجلس شورى في اليمن، رئيس المركز اليمني للتوفيق والتحكيم.	
(30 دقيقة)	• نقاش مفتوح	
	يتناول النقاش أبرز المواضيع ذات الصلة بالإصلاح القانوني في المنطقة العربية وفقاً لما يلي: 1. توحيد التشريعات المتصلة بالأعمال التجارية والاقتصادية في مدونة واحدة. 2. إدخال المؤسسات والمفاهيم القانونية الحديثة إلى النظام القانوني القائم 3. لحظ الآليات الفعالة لتنفيذ العقود وتحصيل الديون والمتوجبات 4. تنفيذ الأحكام الأجنبية والقرارات التحكيمية 5. قوانين الملكية الفكرية ووسائل تحطي العقبات العملية 6. الحماية القانونية للمستثمرين الأجانب والمحليين 7. الإصلاحات القضائية الخاصة لتحسين البيئة القانونية للأعمال 8. الثقافة القانونية وتأثيرها على الاستعمال والتطبيق الفعال للقوانين التجارية	
	استراحة الغداء	14.00 – 13.00
	تعقد في الوقت عينه ورشتا عمل تناقشان بشكل موسع المواضيع التي تناولتها الجلسة العامة الثانية حول أولويات إصلاح التشريعات التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لما يلي:	15:30-14:00
	ورشة العمل الثالثة: المتطلبات الرئيسية لتحسين البيئة القانونية للأعمال يعتبر تحسين البيئة القانونية للأعمال عاملاً مهماً وأساسياً من بين الجهود المبذولة	

<p>من أجل تحسين مناخ الأعمال. ولعل هذه الجهود لا تنحصر في إجراء بعض التعديلات على النصوص القانونية وحسب بل تتسع لتشمل سلسلة من الإصلاحات المتوجبة. فالبيئة القانونية كمفهوم تشمل، بحسب توصيف المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، كافة القوانين، والتنظيمات، والقضاء وآلياته الداعمة، وسلطات إنفاذ القانون، والثقافة القانونية، إضافة إلى مبدئين أساسيين اثنين وهما (i) حكم القانون و(ii) النزاهة. في الواقع، لقد أظهرت البحوث والتجارب أن الحاجة إلى الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشمل كافة هذه الميادين تقريباً.</p> <p>ستعالج الورشة المتطلبات الأساسية لتحسين البيئة القانونية للأعمال في دول المشروع الأربع بغية الاستفادة من الخبرات القائمة والاستفادة من الدروس بغية رسم الأنشطة المستقبلية وجهود الإصلاح الوطني. من المتوقع أن تساهم ورشة العمل أيضاً في بناء المعرفة وتعزيز التفاعل ما بين المشاركين بهدف تحديد الوسائل التي ستدفع قدماً بعجلة الإصلاح في دول المشروع.</p> <p><i>الشكل: : سيتم تنظيم ورشة العمل على شكل حوار بين لجنة من ثلاثة محاضرين يؤمن تفاعل مع المشاركين من خلال عملية تواصل متبادلة لطرح الأسئلة وإعطاء الأجوبة. سيتولى إدارة الحوار خبير يتمتع بخلفية عن الإصلاحات القانونية والقضائية وسيعمل مع المقرر لتقديم "تقرير عن النتائج" خلال الجلسة الختامية.</i></p>	
مدیر الجلسة	(15 دقيقة)
المقرر	
السيد اركان السبلاني، اختصاصي قانوني، برنامج ادارة الحكم في الدول العربية- برنامج الامم المتحدة الانمائي	
• دور الصياغة التشريعية	(15 دقيقة)
السيد زهير اسكندر، مدير عام، مركز الدراسات القانونية والقضائية في تونس	
• جودة المؤسسات والخدمات القانونية	(15 دقيقة)
السيدة ارليت زكاريان، استاذة جامعية، معهد العلوم السياسية، باريس	
• حوكمة الشركات (corporate governance) والانعكاسات على البيئة القانونية للأعمال	(15 دقيقة)
السيد راينر غايغر، محامي، مستشار دولي مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"	
• نقاش مفتوح	(30 دقيقة)

<p>يتناول النقاش أبرز العوامل التي تساهم في تحسين البيئة القانونية للأعمال وفقاً لما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. التقنيات الحديثة والمنهجيات المتطورة للصياغة التشريعية (صناعة أو بناء النص التنظيمي أو التشريعي) 2. الاتفاقات الثنائية والاتفاقات المتعددة الأطراف 3. تقييم وتحليل تأثير الأطر التنظيمية على البيئة القانونية للأعمال (Regulatory impact assessment) 4. نوعية الخدمات القضائية ودور الاجتهادات القضائية 5. منهجيات وجودة التعليم في كليات الحقوق والمعاهد القضائية 6. التحديات لتنظيم التعامل بين الحكومة والقطاع الخاص 7. الرقابة الداخلية ودرجة الالتزام من قبل القطاع الخاص 8. قواعد المعلومات الإلكترونية وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية التجارية 	
<p>ورشة العمل الرابعة: إدخال المؤسسات القانونية الحديثة إلى النظم القانونية القائمة في دول المشروع</p> <p>لا تزال المؤسسات القانونية الحديثة، وعلى الرغم من دورها الثابت في تحسين مناخ الأعمال في الأنظمة القانونية المختلفة عبر العالم، تعاني من تخلف وقلة استخدام ملحوظين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا وتساهم المؤسسات الرئيسية سواء في قانون الشركات أوفي غيرها من الميادين، على غرار المنافسة والوسائل البديلة لحل النزاعات، في تعزيز فعالية استعمال وتطبيق القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل فعال.</p> <p>من المتوقع أن تساهم ورشة العمل هذه في تكوين لغة مشتركة بين المشاركين وفي تعزيز فهمهم للمؤسسات القانونية الحديثة الأساسية، هذا فضلاً عن تعزيز التفاعل بين المشاركين من البيئة القانونية وبيئة الأعمال في دول المشروع من جهة وصانعي السياسة المشاركين في المؤتمر من جهة أخرى، ذلك بغية تشجيع الأنظمة القانونية في دول المشروع إلى استيعاب هذه المؤسسات القانونية الحديثة.</p> <p>الشكل: سيتم تنظيم ورشة العمل على شكل لجنة حوار تتفاعل بشكل كبير مع المشاركين عبر طرح الأسئلة والإجابة عنها. سيتولى إدارة الجلسة خبير يتمتع بخلفية في الإصلاحات القضائية والقانونية وسيعمل مع المقرر لتقديم "تقرير عن النتائج" خلال الجلسة الختامية.</p>	
<p>(15 دقيقة)</p>	<p>مدير الجلسة السيد محمد القلسي، رئيس مجلس المنافسة، تونس</p>
	<p>المقرر السيدة رلى عاكوم، اخصائية قانونية، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة</p>

(15 دقيقة)	<ul style="list-style-type: none"> • الأشكال الحديثة للشركات <p>السيد جون سبانوغل، بروفيسور جامعي، جامعة جورج واشنطن</p>	
(15 دقيقة)	<ul style="list-style-type: none"> • قوانين المنافسة والمؤسسات الداعمة <p>السيد فرديريك جيني، رئيس هيئة المنافسة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي</p>	
(15 دقيقة)	<ul style="list-style-type: none"> • الوسائل البديلة لحل النزاعات <p>السيد سامي حويربي، مدير خدمات تسوية المنازعات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وإفريقيا في غرفة التجارة الدولية (ICC).</p>	
(30 دقيقة)	<ul style="list-style-type: none"> • نقاش مفتوح 	
<p>يتناول النقاش أبرز العوامل التي تساهم تحديث الأنظمة القانونية القائمة وفقاً لما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تحديث قانون الشركات لجهة ظهور أنواع جديدة من الشركات (أوف شور وهولدنغ) 2. تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتسجيلها وحلها. 3. أفضل الممارسات الدولية والنموذج التونسي في مجال المنافسة 4. الإنضمام إلى الاتفاقات الدولية حول إنفاذ القرارات التحكيمية واتفاقية نيويورك 5. استخدام القانون التجاري لتشجيع النمو ودمج الشركات 6. المؤسسات القانونية الحديثة الأخرى (المعاملات المؤمنة وسوق الائتمان) 		
<p>الجلسة الختامية</p> <p>تخصص الجلسة الختامية لقراءة الخلاصات الرئيسية لورش العمل الأربع بالاستناد إلى النقاش الذي تم خلال الجلستين العامتين، وذلك بغية الخروج باقتراحات عملية تتناول الإصلاحات القانونية. ستشكل هذه القراءة أرضاً إصلاحية صلبة تساهم في تحسين مناخ الأعمال وتطوير نشاطات المشروع المستقبلية.</p>		16:30 – 15:30
	<ul style="list-style-type: none"> • عرض تقارير ورشات العمل 	
(5 دقائق)	مقرر ورشة العمل الاولى	
(5 دقائق)	مقرر ورشة العمل الثانية	
(5 دقائق)	مقرر ورشة العمل الثالثة	
(5 دقائق)	مقرر ورشة العمل الرابعة	
(20 دقيقة)	<ul style="list-style-type: none"> • النقاش الختامي 	

<p>يعرض النقاش الختامي لمخلص إجمالي عن فعاليات المؤتمر وبخاصة:</p> <p>1- الخلاصات الأساسية حول المخاطر والتحديات التي تواجه الأعمال في دول المشروع</p> <p>2- الخيارات المتاحة لتحسين مناخ الأعمال في دول المشروع</p> <p>3- الأولويات الرئيسية للإصلاح في مجال التشريعات التجارية</p> <p>4- اقتراحات لنشاطات المشروع المقبلة</p>	
<p>(10 دقائق)</p>	<p>• الكلمة الختامية الرسمية</p> <p>السيد زهير المظفر ، الوزير المعتمد لدى الوزير الاول المكلف بالوظيفة العمومية والتنمية الادارية</p>